



الجلسة ٦٣٠٢

الثلاثاء ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تاكاسو . . . . . (اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركين
	أوغندا . . . . . السيد روغوندا
	البرازيل . . . . . السيدة فيوتي
	البوسنة والمهرسك . . . . . السيد باربايتش
	تركيا . . . . . السيد أباكان
	الصين . . . . . السيد لونغ تشو
	فرنسا . . . . . السيد دو ريفيير
	غابون . . . . . السيد مونغارا موسوتسي
	لبنان . . . . . السيد سلام
	المكسيك . . . . . السيد بويني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير مارك ليال غرانت
	النمسا . . . . . السيد ماير - هارتغ
	نيجيريا . . . . . السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة رايس

## جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/173)

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## المرأة والسلام والأمن

### تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن

(S/2010/173)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة مارغريت فولستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة فولستروم إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة راشيل ماينجا، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة ماينجا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2010/173، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين تقدمهما السيدة مارغريت فولستروم والسيدة راشيل ماينجا. أعطي الكلمة الآن للسيدة فولستروم.

### السيدة فولستروم (تكلمت بالإنكليزية): أولا وقبل

كل شيء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر البعثة الدائمة لليابان على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

لماذا ينبغي لهذه الهيئة تناقش مسائل الحرب والسلام، أن تناقش أمن النساء؟ يشرفني أن أضم صوتي إلى المجلس في نظره الرائد في هذه المسألة. كما سأطلعكم على تقييم صريح للتحديات التي لاحظتها خلال زيارتي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكيف تهدف رؤيتي وخطتي المكونة من خمس نقاط إلى التصدي لها. وأود أن أقدم للمجلس توصيتين تطليعتين: وهما النظر المستمر في مسائل العنف الجنسي وجعل منع وقوعه على رأس الأولويات.

من حرب طروادة إلى العصر النووي، وجدت حالات الاغتصاب في علاقة تكافلية مع الصراع المسلح. ومع ذلك، فهي علاقة بدأنا مؤخراً في فهمها. وأدام التاريخ الأسطورة القديمة القائلة "السلاح والرجل"، وإعطاء الأولوية لمحنة الجنود في الخطوط الأمامية بينما يدفع بالنساء إلى الهامش.

ومع ذلك، ساعد هذا المجلس على إعادة تحديد العلاقة بين الاغتصاب والحرب، وعلى نطاق أوسع، بين

استخدام الاغتصاب كسلاح بيولوجي يزيد من عبء المرض على المجتمع، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. إنه يشرد الأسر ويحطمها ويقضي على الروابط المجتمعية من خلال تحويل الضحايا إلى منبوذين. وتبقى الندوب النفسية تحت السطح غير ظاهرة في أي مجتمع، شأماً شأن مخلفات الحرب من المتفجرات، وتقلل من إمكانية تحقيق السلام.

والعنف الجنسي أبعد ما يكون عن كونه مسألة مخصصة، فهو جزء من نمط أكبر. ويتميز الطابع المتغير للصراع بازدياد التداخل بين المدنيين والمقاتلين، الذي شهد استهداف السكان وتعريض المرأة والفتيات لخطر أكبر من أي وقت مضى. ويستخدم القادة السياسيون والعسكريون الحكم عن طريق الاغتصاب لتحقيق مآرب سياسية أو عسكرية واقتصادية. إن حالات الاغتصاب بدوافع سياسية اتجاهاً مقلقاً شهد في أعقاب الانتخابات المطعون فيها في كينيا، ومؤخراً في وضح النهار في شوارع غينيا. وتؤدي هذه الجرائم إلى نشوب أزمة أمنية تتطلب استجابة أمنية.

إذا ما هي استجابة منظومة الأمم المتحدة، وما هي العناصر المفقودة في تلك الاستجابة؟

تعكف منظومة الأمم المتحدة على تقديم اقتراحات للرصد والإبلاغ الفعالين لتحديد الثغرات وسدها، وقياسهما باستخدام معايير الأداء. وأود أن أقول بضع كلمات بشأن هذه الثغرات الهامة جدا التي تهدف رؤيتي إلى التصدي لها.

أولاً، تعمل الفجوات التحليلية على تعطيل قاعدة المعارف التي تتخذ الإجراءات بناء عليها. ولعل الأبعث هو الفكرة القائلة بأن الاغتصاب لا مفر منه وهو نتيجة ثانوية للحرب. إن العنف الجنسي وعواقبه الشاذة ليست متصلة في الصراع والتشريد. وإنما هناك شعوراً بأن الاغتصاب يترك الجناة بدون دماء تلطخ أيديهم، ويمكن أن يعزى إلى ضرورة

المرأة والسلام والأمن. وكان القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) استجابة تاريخية لواقع بشع. وكان رد فعل يتناسب مع الفهم بأن العنف الجنسي المتعلق بالصراع عنف جماعي لا يهدف إلى تدمير أبناء الشعب فحسب، وإنما تدمير إحساسهم بأنهم شعب أيضاً.

إن الجهود التكميلية التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة الأخرى لتعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية والعدالة جهود بالغة الأهمية، وأتطلع إلى العمل معها بوصفها جسراً للوصول إلى عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. ومع ذلك، لم يعد النهج الذي تتبعه تجاه الاغتصاب في المناطق التي يسود فيها السلام والنظام يؤهلنا للتصدي للاغتصاب المنهجي باعتباره استراتيجية حرب أكثر مما يؤهلنا هجناً تجاه جرائم القتل لمواجهة أعمال الإبادة الجماعية. فلا يمكن مقارنة تلك الجرائم من حيث نياتها ونطاقها وتأثيرها.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اعتمد ميثاق الأمم المتحدة من أجل أن "ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، التي "جلبت أحزاناً يعجز عنها الوصف". ولكن ما زالت ويلات الاغتصاب مستمرة، وأحزانه تترك إلى حد كبير بدون أن تُروى. وما زال أبناء وبنات الأجيال المتعاقبة يولدون نتيجة للاغتصاب تحت تهديد السلاح ويوصمون بأنهم لقطاء الحرب. إن الحكومات والجماعات المسلحة التي تتسامح مع الإرهاب الجنسي تسخر من ميثاق الأمم المتحدة وعمل هذا المجلس لإنفاذه، ومن يستخدمون العنف الجنسي للعقاب أو الإذلال أو الترويع أو التهجير يرتكبون الجرائم بحق الضحايا والجرائم ضد الإنسانية.

ويوجد العنف الجنسي جواً من انعدام الأمن ويدبمه. ويؤدي هذا إلى انخفاض كبير في عدد الفتيات اللواتي يتمكن من الالتحاق بالمدارس بأمان وعدد النساء اللواتي يستطعن الوصول إلى نقاط المياه والأسواق ومراكز الاقتراع. إن

الجنسي. وتقرير الأمين العام الثاني عن القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، المقرر أن يعده مكنتي ويقدمه في نهاية العام، سيقتراح معايير الإدراج في القائمة وتنسيقها مع المعايير التي وضعها مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح. ولا يمكننا بصورة تعسفية وقف الاهتمام بضحايا الاغتصاب في سن ١٨ عاما. وتشمل رؤيتي تعقب الأبعاد الأمنية للعنف الجنسي باستخدام مستشارين لحماية المرأة بوصفهم نظيرا في الميدان.

وإحدى الفجوات الأخرى هي الإدراج الروتيني في القائمة للعنف الجنسي - ضد الصبيان والرجال فضلا عن النساء والفتيات - بوصفه جزءا من حماية المدنيين. وتستخدم أساليب مخصصة، مثل "دوريات جميع الحطب" في دارفور، ولكننا بحاجة إلى إضفاء الطابع المنهجي على تلك الجهود. وفي حزيران/يونيه سأطلق، بالترافق مع إدارة عمليات حفظ السلام وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، قائمة تحليلية لممارسة أفراد حفظ السلام في التصدي للعنف المتصل بالصراعات. وستتضمن تلك الوثيقة ممارسات وعناصر مبشرة لأي استجابة فعالة.

وللاضطلاع بشكل مباشر على هذه التحديات في مجال الحماية، قمت مؤخرا بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي دولة شاسعة ومتميزة، حيث اجتمعت مع نساء يتمتعن بالقدرة على الصمود والحيوية. غير أن هذه القصة تحجبها قصة الرعب المتمثلة في أن الكونغو لا يزال عاصمة الاغتصاب في العالم. وهذا يشوه سمعة الكونغو وإمكانياته للنمو الاقتصادي. ومع أن الأمهات والبنات والشقيقات في الكونغو يعشن في حالة من العار، فإن مرتكبي أعمال الاغتصاب يعيشون بحرية. وتتضاعف معاناة الضحايا من جراء هذا الظلم. بيد أن للكونغو إطارا قانونيا قويا وإعلانا لعدم التسامح إطلاقا. كما أن لديها استراتيجية شاملة لمكافحة العنف الجنسي، يشترك في ملكيتها الحكومة

بيولوجية أو إلى غمار الحرب. لذلك يجب أن نكون واضحين - الاغتصاب الجماعي ليس أقل من القتل الجماعي أو أمرا لا مفر منه وهو ليس مقبولا. ويظهر البحث أن هناك تباينا في استخدام الاغتصاب وسيلة للحرب والحالات التي يندر وقوعه فيها، ولذلك نحن نعلم أنه ليست نتيجة حتمية للصراع. والأمم المتحدة قامت تقليديا بتحليل العنف الجنسي من زاوية نوع الجنس والصحة الإنجابية والتنمية، وهو ما يعني أنه يتم التغاضي عن العوامل الأمنية في أغلب الأحيان. ولكن أعمال العنف الجنسي المرتكبة وقت الحرب جريمة يمكن الأمر بها أو التسامح معها أو إدانتها. وأنا على اقتناع بأننا حالما ندرك هذه الديناميكيات بصورة أفضل، سيكون بمقدورنا منع هذه الجريمة.

ومع ذلك، تمتع مجموعة من العوامل الناجين من التقدم للإبلاغ وهي: انعدام الخدمات والعار وتدني الوعي بالحقوق والمخاطر الأمنية الكبيرة. ولتكون التدخلات قائمة على توفر المعلومات، يلزمنا وجود بيانات تشمل الاتجاهات ومؤشرات الإنذار المبكر وأنماط الاعتداء. ولئن كنا لا نتوقع نظاما دقيقا لمسك الدفاتر في ميدان المعركة، فإن عدم كفاية تبادل المعلومات والتنسيق يعني أن البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي تظل مجزأة ومتواترة على شفاه الرواة. وبالرغم من ذلك، يمكنني القول استنادا إلى الطريقة التي يمتد بها العنف الجنسي على مدى التاريخ، إن عبء الإثبات في وقت الحرب ينبغي أن يقع على عاتق من يقولون بعدم انتشار الاغتصاب. وحينما ينهار النظام والقانون، ينبغي بصورة تلقائية أن يدرج التصدي للاغتصاب في خطط الطوارئ.

وإحدى الفجوات ذات الصلة هي المساءلة: ضرورة ذكر أسماء لأكثر أهوال الحرب تعقيدا. فالتاريخ لا يكرر نفسه؛ والأشخاص يكررون التاريخ. ولذلك أرحب بتوسيع قائمة الوبس بالعار للجماعات التي تجند الأطفال بغية إدراج الجماعات التي يشتهه بصورة موثوقة بارتكابها أنماط العنف

وبالمثل، تفتقر الشرطة الوطنية الكونغولية إلى الوسائل العملية للتصدي للعنف الجنسي. ففي سياق يوصف فيه الاغتصاب بأنه وباء، فإن وحدة حماية النساء والأطفال في غوما تشارك استخدام دراجة نارية واحدة للقبض على المشتبه بهم. ويركب المجرمون العنيفون خلف الدارحة حينما يؤخذون إلى مظلة صغيرة تستخدم مركزا للاحتجاز.

وبالرغم من ذلك، وجدت ما يلهم في تفاني أفراد الشرطة وموظفي القضاء والمستشفيات والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية. كما يسرني أن أبلغ عن إحراز تقدم في الممارسة الميدانية لمنظمة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أول الأمر، تابع قليل من النساء الدوريات، ولكن بمرور الوقت، بدأت المزيد من النساء الاستفادة في المرافقين. وأدى الشعور المتزايد بالأمان إلى تحسين التجارة، مما أسهم في التنمية الاقتصادية.

إن النتائج التي خرجت بها من جمهورية الكونغو الديمقراطية بالترافق مع فجوات التحليل المذكورة آنفا تؤكد مجددا على خطة النقاط الخمس ذات الأولوية التي حددها لولايتي ألا وهي: إنهاء الإفلات من العقاب؛ وتمكين المرأة؛ وحشد القيادة السياسية؛ وزيادة الاعتراف بالاغتصاب بوصفه أسلوبا ونتيجة للصراع؛ وكفالة استجابة أكثر اتساقا من منظومة الأمم المتحدة.

أولا، لا بد من إنهاء عصر الإفلات من العقاب. وهذا جزء جوهري من الولاية الواسعة لمجلس الأمن بنقل الحالات من سيادة القوة إلى سيادة الحق، ومن سيادة الحرب إلى سيادة القانون ومن الرصاص إلى بطاقات الاقتراع. وإذا استمرت معاناة النساء من العنف الجنسي، فإن ذلك لن يكون بسبب عدم كفاية القانون لحمايتهن، وإنما لأنه لا يتم إنفاذه بشكل كاف. وسأعمل مع الحكومات على استكشاف خيارات الاستفادة من الخبرة الفنية لفريق خبراء

ومنظومة الأمم المتحدة. ولا بد من تنفيذ القوانين، وتنفيذ الاستراتيجية. ويلزم توفر القيادة السياسية على جميع المستويات: ابتداء من الرئيس والجمعية الوطنية وحكام المقاطعات وانتهاء بالزعماء الدينيين وقادة المجتمع.

ولا يزال العنف معلما منتشرًا، بل متصاعدا، للصراع. وكانت العبارة التي سمعتها من النساء في جميع أنحاء مقاطعة كيفو هي، "لولا الحرب لما حصل ذلك". وتفيد التقارير الصادرة مؤخرا بأن نسبة ٦٠ في المائة من الضحايا المشمولات بدراسة استقصائية في مقاطعتي كيفو اغتصبنهن اغتصابا جماعيا رجال مسلحون. ووقع أكثر من نصف هذه الاعتداءات في ظل الأمان المفترض لمزل الأسرة، وليلا، وفي أغلب الأحيان بوجود زوج الضحية وأبنائها. وسمعت أدلة على أن ٤ نساء من كل خمس سعين إلى الحصول على الرعاية من المراكز الصحية يزعمن أن معتصبيهن رجال بالزي العسكري. ويشكل الإفلات من العقاب أساس هذه المشكلة وهو القاعدة وليس الاستثناء. ولا يلقي ضحايا الاغتصاب أي عدالة أو تعويضات. ففي مقاطعة كيفو الجنوبية، لا يوجد سوى ٥٤ قاضيا - ليس بينهم سوى امرأتين.

والشعب الكونغولي يستحق إنشاء جيش موثوق به ويمكنه الدفاع عنه وحمايته. وينبغي أن يرمز الزي العسكري إلى جهاز يمكن للنساء اللجوء إليه وليس الفرار منه. وينبغي ألا يمثل خليطا من المليشيات المجمع بدون أي عملية تدقيق. ويرفع مقر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لافتة مكتوبا عليها: "الانضباط عماد الجيوش". ولكن الانضباط يجب أن يسانده اتخاذ تدابير ملموسة لاستبدال الخيام المؤقتة بمبان ثابتة واللباس المرتجل بالأزياء العسكرية ومنح ترخيص ضمني للعيش على استغلال السكان الريفيين بسلسلة موثوق بها للمدفوعات.

والسودان - في دارفور - وتشاد وكوت ديفوار، لمساعدة الوكالات على تجاوز ولاياتها المؤسسية بغية توحيد الأداء. ومما يثلج الصدر أن مجلس الأمن وسع نطاق الدعوة إلى وضع استراتيجيات شاملة لمكافحة العنف الجنسي في تحديد ولايات بعثاته في كوت ديفوار والسودان.

والموضوع الأخير يستجيب لأكثر الثغرات إلحاحا - أي، المنع. وقد تحولت شروط المناقشة من الرد على العنف الجنسي على غرار التصدي لأي مأساة أخرى، إلى منع العنف الجنسي كما لو أنه أي تهديد آخر. وهذا يعني على السواء مساعدة الضحايا والمساعدة على كفالة عدم وقوع أي ضحايا آخرين.

وسيقوم مكثي بإعداد مصفوفة للإنذار المبكر بعوامل الخطر بغية قرع ناقوس الخطر من القاعدة إلى القمة. وأتطلع إلى العمل مع مكتب الاتصال العسكري الذي يمكن أن يتفاعل مع قادة القوة ووزراء الدفاع والجماعات المسلحة بغية تحديد أنماط العنف.

وتأتي معرفتنا الحالية بشكل رئيسي من الناجين. ولفترة طويلة جدا، اعتُبر التحقيق في دوافع الجناة والأطراف الفاعلة من غير الدول أمراً غير مستساغ، كما لو أن القيام بذلك من شأنه إضفاء الشرعية على سلوكهم. وتفهم الجناة هو الحلقة المفقودة في اللغز.

وهناك تركيز كبير على مسؤولية القيادة. وذلك أمر مبرر، ولكن ينبغي لنا ألا نغفل أهمية مسؤولية الأقران. فضغط الأقران له تأثير قوي في الجماعات المسلحة وفي العالم الأخلاقي المعكوس للحرب، يصبح العنف فضيلة والاعتصاب تعبيرا عن بلوغ سن الرشد. وعلى حد قول مقاتل سابق أقر بالذنب في اتهامات بارتكاب جريمة الاعتصاب على نحو متكرر أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة،

معني بسيادة القانون، على النحو الذي كلف به قرار المجلس ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

ثانيا، نحن لا نقوم بمجرد حماية النساء من العنف، ولكننا نمكنهن من أن يصبحن عوامل للتغيير. وأي إعلان لوقف إطلاق النار لا يعني تحقيق السلام للنساء، إذا توقف إطلاق النار ولكن الاعتصاب استمر بدون حسيب أو رقيب.

والنقطة الثالثة هي حشد القيادة السياسية. والقرارات لا تشكل غاية بحد ذاتها، ولكنها أدوات في أيدي الزعماء السياسيين. وأعتزم حشد الدول والأمم المتحدة والهيئات الإقليمية لتمتلك هذه الخطة ولتشرع بأنها مسؤولة عن إنجاحها. كما أنني سأحشد أصحاب المصلحة غير التقليديين، نظرا لأن العنف الجنسي ليس مجرد مسألة تتعلق بالنساء.

والنقطة الرابعة هي زيادة الاعتراف بالاعتصاب بوصفه أسلوبا ونتيجة للصراع. ومن يسمحون بالرعب الجنسي ينبغي أن يدركوا أنهم يفعلون ذلك في تحد لمجلس الأمن، مع سلطته لوضع تدابير الإنفاذ. فالقرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، الذي يفرض حظرا على السفر وتجميد أصول الأشخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يرتكبون الانتهاكات الجسدية للقانون الدولي، بما في ذلك العنف الجنسي، يشكل نموذجا قويا لما يتخذه المجلس من إجراءات فعالة.

والنقطة الخامسة، أي التنسيق، نقطة بالغة الأهمية لتفادي الثغرات وأوجه التداخل في أنشطة الأمم المتحدة. وسأعمل من خلال الشبكة المشتركة بين الوكالات ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع، اللتين قدمتا دعما استراتيجيا في أوضاع البعثات المتكاملة الخمس وهي: جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا

(S/2010/173). وأود أن أبدأ بالإعراب عن عميق امتناني لكم، سيدي الرئيس، لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن التقرير المعروض عليه، والذي يجيل إلى نظر المجلس مجموعة من المؤشرات لاستخدامها على المستوى العالمي لتابعة تنفيذ قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولقد كان لرئاستكم للمجلس خلال هذا الشهر دور أساسي في تمكيننا من اختتام التحضيرات اللازمة لعقد جلسة المجلس هذه في الوقت المناسب.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للبعثة الدائمة للنمسا لما قدمته من دعم بلا كلل لعملية إعداد المؤشرات، ولعملها بصورة وثيقة مع الفريق العامل التقني المعني بالمؤشرات العالمية، بما في ذلك تمويل أجزاء من عملية المشاورات الطويلة التي أسفرت عن التقرير المعروض على المجلس اليوم.

كما أشارك في الترحيب الحار بالسيدة مارغريت فالستروم، الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وتطلع الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، التي أترأسها، وأنا شخصيا، إلى العمل بصورة وثيقة معها لتعزيز حقوق المرأة وإسهامها في السلام والأمن.

يأتي التقرير المعروض عليكم (S/2010/173) استجابة للطلب الذي توجه به مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى الأمين العام ليقدم، في غضون ٦ أشهر، مجموعة من المؤشرات، للنظر فيها، لاستخدامها على المستوى العالمي لتابعة تنفيذ قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي يمكن أن تشكل أساسا مشتركا لما تقدمه كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والدول الأعضاء من تقارير عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠١٠ وما بعده.

”لقد كانت أخطاؤنا بشعة لدرجة أننا تشبنا بها وحاولنا تبريرها. وقد حاولت أن أكون فخورا بأفعالي وأن أصور لنفسي أنها أفعال الجندي الناجح“.

وأوصي بأن تتولى الريادة في إعداد نموذج لتعليم الأقران بشأن منع العنف الجنسي.

وسيتطلب اتباع استراتيجية هجومية حيال العنف الجنسي نظر المجلس المستمر. ويجب ألا تضيع العبارات الجريئة في القرارات المواضيعية لدى الترجمة عندما يتعلق الأمر بالعمل على الصعيد القطري. وقد أحدثت الولايات الواضحة المعالم لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أثرا حقيقيا، وأشيد بالجهود التي بذلت خلال آخر زيارة قام بها المجلس إلى الكونغو في أيار/مايو ٢٠٠٩، لكفالة مثل ضباط الجيش الخمسة المدرجة أسماؤهم في القائمة السوداء لمرتكبي العنف الجنسي أمام العدالة.

وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها من العنف. وأنا أنظر إلى دوري باعتباره دورا للمساعدة في بناء قدرات الحكومات على الوفاء بالتزاماتها. والنساء ليس لهن حقوق إذا أفلت من ينتهكون حقوقهن من العقاب. ولا أنسى أبدا ما سمعته في جمهورية الكونغو الديمقراطية - من أن النساء ما زلن غير آمنات تحت أسقف بيوتهن وفي فرشهن عندما يحل الظلام. ويجب أن يكون هدفنا دعم القانون الدولي لتمكين النساء، حتى في أصقاع عالمنا التي مزقتها الحروب، من النوم تحت غطاء العدالة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فالستروم على إحاطتها الإعلامية الهامة.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ماينجا.

**السيدة ماينجا** (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن

وعلى الرغم من اتساع المشاورات ونطاقها، فإنه يسعدني نجاح الأمانة العامة في الوفاء بالموعد النهائي القصير لإعداد التقرير. وذلك في حد ذاته مؤشر على التزام الأمين العام بالمضي قدما في رصد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بفعالية أكبر، ولا سيما ونحن نقرب من الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذها في تشرين الأول/أكتوبر.

والآن، أود أن أنتقل إلى المؤشرات المقدمة في التقرير. والمؤشرات المختارة، ومجموعها ٢٦ مؤشرا، معروضة في الجداول من ١ إلى ٤ من التقرير ومشروحة بإيجاز في نصه. وتغطي المؤشرات طائفة عريضة من المسائل الفنية ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن. وهي مرتبة في أربع مجموعات رئيسية، بما يتماشى مع المجالات التي تشملها خطة العمل على نطاق المنظومة لقياس التقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتلك المجالات الأربع هي الوقاية، المشاركة، الحماية، والإغاثة والإنعاش. وفي داخل تلك المجموعات، تتراوح المؤشرات ما بين مؤشرات تهدف إلى تقييم حالة النساء والفتيات ومدى تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عمليات السلام ومؤشرات هدفها تحديد مدى توافر الموارد والقدرة المؤسسية على معالجة قضايا السلام والأمن.

ويعترف التقرير بأن المؤشرات الـ ٢٦ المختارة ما زالت في مراحل مختلفة من التوفر والإعداد التقني. والتقرير يقر بذلك من خلال تعيين مؤشرات الجدوى من ألف إلى واو، حيث يتطلب المؤشر ألف أقصر وأقل مجهود للتجميع والاستخدام ويتطلب المؤشر واو أكبر مجهود. ولذلك، فإن الأمر سيستلزم مرحلة اختبارية وتجريبية لمعظم المؤشرات قبل أن يصبح تنفيذها بالكامل ممكنا.

ما هو هدف المرحلة التجريبية والاختبارية؟ إنها تتيح تقييم المؤشرات المقترحة بالنسبة إلى جدوى البيانات

وقبل أن أعرض المؤشرات المقدمة في التقرير، أود أن أتكلم عن العملية التي مهدت السبيل لإعداده. وتلك العملية لها أهميتها لأنها مؤشر على التزام طائفة عريضة من أصحاب المصلحة بإيجاد سبيل لتحسين رصد التقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

والتقرير تتويج لعملية طويلة وشاملة بمشاركة طائفة عريضة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والاختصاصيون التقنيون والفنيون. واستجابة لطلب مجلس الأمن، أنشأت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن الفريق العامل التقني المعني بالمؤشرات العالمية لتحديد وبيان مجموعة المؤشرات المطلوبة. وشرع الفريق العامل، الذي ضم ممثلين لكيانات الأمم المتحدة تحت قيادة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وتنسيق منه، في عملية شاملة لجمع المعلومات عن المؤشرات المستخدمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتلك التي تستخدمها الحكومات الوطنية والمنظمات الأخرى.

وأُسفرت نتائج عملية المسح عن أكثر من ٢٥٠٠ مؤشر، أُبلغ عن استخدامها أو وردت إشارة إليها في الوثائق المختلفة التي درسها الفريق العامل. وقد شكلت المادة الخام التي أُعدت منها المؤشرات الواردة في التقرير المعروض على المجلس اليوم. وخضعت المؤشرات لعملية استعراض جماعي، بما في ذلك من قبل ممثلي المجتمع المدني والخبراء التقنيين وكيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء، بهدف تقليل عددها للخروج بأكثر التدابير تحديدا وصلة وقابلية للقياس والإنجاز وأكثرها تحديدا من الناحية الزمنية. وكانت النتيجة قائمة قصيرة خضعت لمزيد من الاستعراض عبر مشاورات مع أعضاء هذا المجلس والمجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين. وتعتبر القائمة النهائية للمؤشرات الواردة في التقرير عن نتيجة تلك المشاورات المكثفة.



ويوصي التقرير أيضاً بأن يستعمل المجلس المؤشرات المقدمة في هذا التقرير كقاعدة لإنشاء نظام لرصد التقدم الذي يحرزه في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ويؤكد الأمين العام مجدداً، من جهته، التزامه بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩). ومن خلال تعيين ممثله الخاص المعني بالعنف الجنسي في الصراعات المسلحة، أبدى عزمه على التصدي للآفة المستمرة المتمثلة بارتكاب أعمال عنف ضد النساء، بما في ذلك العنف الجنسي، ليكون قدوة وليمكّن النساء والفتيات من تأدية دور مفيد في تحقيق السلام والأمن، بما في ذلك أثناء حالات الصراع المسلح.

ويظل الأمين العام ملتزماً بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فلقد شهد بنفسه آثار العنف وسوء المعاملة والانتهاكات الصارخة لحقوق النساء والفتيات في البلدان المتضررة من الصراعات، وشعر بقلق عميق تجاهها، ويقى ملتزماً التزاماً راسخاً بهذه القضية.

وتتطلع جميعاً إلى تسريع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على أمل أن نستطيع التكلم بعد ١٠ سنوات من الآن عن تنفيذه الكامل مع تغييرات حقيقية يمكن قياسها على الأرض.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ماينجا على إحاطتها الإعلامية الشاملة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السير مارك ليال غوانت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إجراء هذه المناقشة اليوم. وأرحب ترحيباً حاراً بالسيدة فولستروم

المستجمة وفعاليتها، وأيضاً تتيح إنشاء قاعدة لتلك المؤشرات التي تفتقر حالياً إلى بيانات. ومن شأن المرحلة التجريبية أن توفر كذلك فرصة للعمل مع الدول الأعضاء، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين لتأكيد ملكية العملية ونتائجها. ومن المتوقع أن تتفاوت فترة المرحلة التجريبية لكل مجموعة من المؤشرات، فتمتد في بعض الحالات من سنتين إلى خمس سنوات.

وبالنسبة إلى تطبيق المؤشرات، يذكر التقرير المعروض عليكم أنه بينما معظم المؤشرات قد تم اقتراحها بشأن البلدان أو المناطق المتضررة من الصراع، فمن الأهمية بمكان لدى تطبيق المؤشرات الاستهداء بالطابع المحدد لكل صراع. والمهم كذلك ملاحظة أن المسائل التي تناولها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تُعنى بالسياقات التي لم تشهد صراعات مسلحة. والمؤشرات القابلة للتطبيق الواردة من ضمن المؤشرات التي يتضمنها هذا التقرير يمكن استعمالها في هذه السياقات أيضاً، لتعمل كمؤشرات للإنذار المبكر.

ويوصي التقرير في استنتاجاته بأن يحث المجلس منظومة الأمم المتحدة على إشراك منظمات وأطراف ذات صلة لديها خبرة تقنية في جمع البيانات وتحليلها بغية تجميع المؤشرات في أقصر وقت ممكن، حتى تصبح البيانات متاحة لاستعمال جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الدول الأعضاء. والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، والبرنامج التجريبي للأمم المتحدة (أمم متحدة واحدة)، والبعثات المتكاملة مفيدة في اختبار وتجربة المؤشرات على الصعيد الوطنية. وفي هذا الصدد، يمكن للمجلس أن يحث الدول الأعضاء، بالتوازي مع جهود الأمم المتحدة، على أن تتطوع لتجربة المؤشرات بغية كفاءة ملاءمتها للأحوال الخاصة للبلد وترسيخ أفضل الممارسات في مجال جمع البيانات وتحليلها.

وبفضل جهود السيدة البردي، ولا سيما جهود السيدة ماينجا وفريقها خلال الأشهر الستة الماضية، لدينا الآن تحليل مفيد - قائمة تتضمن ٢٦ مؤشراً للبناء عليها، ولتعزيز القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتفحصه قبل ذكره السنوية العاشرة في تشرين الأول/أكتوبر. إنني أهنتها على هذا التقرير المستفيض (S/2010/173).

وتأمل المملكة المتحدة أن يكون المجلس قادراً في تشرين الأول/أكتوبر على إقرار مؤشرات، انطلاقاً من آراء مجمل أعضاء الأمم المتحدة، تمكّنا من وضع أهداف وقياس التقدم المحرز وتكثيف جهودنا لكفالة تحقيق طموحات الذين عملوا على صياغة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والذين أيدوه.

وعلينا أن ندرك من أين نبدأ بغية تقييم التقدم الذي نريد أن نحزّه. وينبغي أن ندرس سبب نجاحنا عندما نحقق النجاح. وينبغي من خلال الجهود التي نبذلها أن نتعمد صرف المزيد من الوقت والموارد لتمكين النساء من دعم الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع. بطبيعة الحال، هناك أشياء يصعب قياسها وتحديد كميتها، ولكن لا عذر لنا في ذلك. إنه تحدٍ علينا أن نتغاب عليه. وينبغي أن نبني مؤشراتنا وأن نصقلها ارتكازاً على الخبرة.

أريد أن أتناول نقطتين أخريين بشأن هذا الموضوع الهام. أولاً، أريد أن أعرب عن تأييد المملكة المتحدة للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي. فبمجرد أسابيع قليلة، رفعت السيدة فولستروم بالفعل مستوى الاهتمام الذي نوليه لمسائل المرأة، والسلام، والأمن، ونأمل أن يستمر هذا المنحى. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييداً كاملاً إنشاء المكون الجنساني المركب كأفضل خيار لتعزيز قدرة ومساءلة وفعالية منظومة الأمم المتحدة حيال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك مسألة المرأة والسلام والأمن.

والسيدة ماينجا، وأشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين والزاحرتين بالمعلومات هذا الصباح.

تعتقد المملكة المتحدة أن على المجلس أن يواصل إيلاء الاهتمام للمسائل المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ومثلما قالت السيدة فولستروم، إن هذه المسألة لا تتعلق بالمرأة، إنما بالسلام والأمن.

لقد تكلمنا مراراً في هذه القاعة عن الأثر المدمر وغير المتناسب الذي تخلّفه الصراعات على النساء والفتيات. فهذا الأثر يسبب الوهن لأنه يؤثر أكثر ما يؤثر على من نعتمد عليهم لإعادة بناء المجتمع وتحقيق دوام السلام والاستقرار لأمد بعيد.

إن المجلس اتخذ في العام الماضي قراراتين هامين بخصوص هذا الموضوع بغية مواجهة التهديد المستمر الناجم عن العنف الجنسي في الصراع، وكفالة أن تحظى مشاركة المرأة، بما يشمل عمليات السلام، بالمركز الذي تستحقه. وفي ذلك الوقت، شدد العديدون من أعضاء المجلس على عمل المزيد لأجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو القرار الشهير الذي زاد قبل ١٠ سنوات من تمكين المرأة باعتبار ذلك مسألة هامة لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وفي المناقشة الثانية التي جرت خلال تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، التزمت إيناس البردي، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أمام المجلس بتوفير المؤشرات لقياس التقدم المحرز، قائلة:

”وقد آن الأوان لكي نقوم جميعاً بإحصاء عدد النساء على طاولة السلام، وعدد النساء المعتصبات في الحرب، وعدد النساء المشردات داخلها اللواتي لا يسترجعن ممتلكاتهن أبداً، وعدد النساء المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي قتلن بسبب آرائهن“. (S/PV.6196، الصفحة ٩)

إننا نشعر بالارتياح إزاء الزخم الذي تعزز خلال الأشهر القليلة الماضية، لا سيما في ثلاثة مجالات، وهي تعيين الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فالستروم، وقد بدأ عملها، بتشكيل فريق من الموظفين المؤهلين جيداً، وتشكيل فريق من الخبراء، والاهتمام الفوري الذي أولته الممثلة الخاصة للأمين العام للأزمة الخطيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن حكومة بلدي ملتزمة بدعم عمل الممثلة الخاصة للأمين العام فالستروم بينما تقود مكتبها للوصول إلى طاقة أدائه الكاملة. ونحن نتطلع، بصفة خاصة، إلى ضم حبير عسكري إلى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فالستروم. فهذا الخبر سيساعد على إيجاد الوسائل التي تمكن القوات المسلحة من وقف العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس خلال النزاع، وسيدعم الاستراتيجيات الهادفة إلى إقناع القادة العسكريين من جميع الأطراف في كل نزاع لمنع قواهم من ارتكاب أعمال الاغتصاب، وسيساعد القادة العسكريين للأمم المتحدة على تطوير استراتيجيات لمنع الاغتصاب خلال النزاع المسلح. إننا نتطلع بإخلاص إلى التعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام، ومع فريق الخبراء لضمان وجود نهج منسق لمعالجة مجموعة المسائل الأساسية المتمثلة في إنهاء دائرة الإفلات من العقاب، ومساعدة السلطات الوطنية على تعزيز سيادة القانون، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقديم المساعدة للضحايا، وإنشاء إطار للمساعدة على منع تجدد اندلاع أعمال العنف أو تكررها أو توفير إنذار مبكر إذا ما تعسر إنهاؤها.

وأود، على وجه الخصوص، أن أعرب عن سعادة حكومتي ببدء الممثلة الخاصة للأمين العام فالستروم عملها بالمعالجة الفورية للحالة الخطيرة والمتفاقمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لوضع أطر ومبادرات للتصدي لمسائل العنف الجنسي عموماً، حتى بينما تقتضي الحاجة تركيز الاهتمام

وتأمل المملكة المتحدة أملاً صادقاً أن تكون الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) معلماً لتنفيذ هذا القرار، وأن تخط الطريق للعقد المقبل مع استمرار بقاء المرأة والسلام والأمن أولوية لجميع الدول الأعضاء. وإننا نؤيد مشروع البيان الرئاسي لهذا اليوم.

#### السيدة سوزان رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئيس مجلس الأمن على جمع المجلس لمناقشة مسألة هامة جداً للولايات المتحدة، ولجميع الدول في الواقع. وأريد أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في الصراع، مارغريت فولستروم، والمستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، راشيل ماينجا، على إحاطتهما الإعلاميتين المفيدتين جداً.

ومن خلال سلسلة من القرارات المتخذة على مدى العقد الماضي، استمر هذا المجلس بدعوة جميع الأطراف في كل النزاعات المسلحة إلى احترام حقوق المرأة. كما دعت هذه الهيئة هؤلاء الأطراف إلى بذل جهود أكبر في مجالات منع نشوب النزاعات ومفاوضات السلام وجهود بناء السلام بعد انتهاء النزاعات. كما أن المجلس وجه اهتمامه إلى العلاقة الواضحة بين السلم والأمن الدوليين واستخدام العنف الجنسي كأداة من أدوات الحرب ضد المدنيين.

وقد أصبح الثمن الإنساني واقعا ملموسا. وتستمر النزاعات المسلحة بترك آثار مدمرة على النساء والفتيات اللواتي تستمر معاناتهن من الجراح والصدمات النفسية والاعتداءات الجنسية والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي وفقدان السلطة السياسية. ويجب أن تجدد الدول الأعضاء التزامها بالقرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) وأن تكثف جهودها لتنفيذ أحكام تلك القرارات.

الأمم المتحدة، بما في ذلك عبر إنشاء كيان قوي يملك الكفاءة والفعالية للنهوض بقضايا المرأة وبحقوق المرأة.

وبعد عقد تقريرا من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن الحاجة إلى توسيع مشاركة المرأة في عمليات السلام وفي مكافحة العنف الجنسي في مناطق الصراع لم تضعف. والنساء والفتيات اللواتي يجدن حياتهن ومستقبلهن على المحك لا يستطعن الانتظار، ولذلك، نتطلع إلى الاجتماع التذكاري الذي سيعقده مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر القادم للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار، ولتجديد الالتزام بعالم لا تبتليه آفات الإفلات من العقاب والاعتداء والتمييز واستخدام الاغتصاب أداة من أدوات الحرب.

**السيد ماير - هارتينغ (النمسا)** (تكلم بالإنكليزية):  
أود أولا أن أشكر الرئاسة اليابانية للمجلس على تنظيم هذا الحوار البالغ الأهمية بشأن موضوع أساسي من مواضيع عملنا. وأود أن أرحب بالمثلة الخاصة للأمين العام، السيدة مارغريت فالستروم، التي تقدم إحاطتها الإعلامية الأولى لمجلس الأمن، وأن أشكرها على عرضها الهام الذي يظهر بوضوح التزامها الشخصي القوي. إننا نشعر بالارتياح إزاء السرعة التي بلغت بها هي ومكتبها مستوى الأداء، وللمعلومات التي زودتنا بها عن الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة، السيدة راشيل ماينجا، على العرض الذي قدمته لنا اليوم، وعلى التزامها القوي بالقضايا قيد مناقشتنا اليوم، وعلى التقرير الهام (S/2010/173) الذي قدمته إلى المجلس اليوم بشأن مجموعة المؤشرات لرصد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أن أشكر السيدة ماينجا على العبارات الرقيقة فيما يتعلق بالاجتماعات التي أسعدنا أن نشارك معها في استضافتها، وكذلك بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي

على البلدان والمناطق التي يجري فيها ارتكاب الفظائع بينما نحن نتحدث الآن.

وبينما نقر بإحراز التقدم، فإننا، كذلك، ما فتننا نركز على التحديات الماثلة أمامنا، بما في ذلك إنهاء العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وعلى ربط جهودنا الجارية باستراتيجيات ناجحة لبعثات حفظ السلام مثل البعثتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا، وإنشاء أفرقة خبراء دائمة يمكنها أن تعمل في كل مكونات منظومة الأمم المتحدة، ووقف العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ذلك العنف الذي كثيرا ما يتواصل حتى بعد أن يهدأ الصراع.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى الخطوات الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي دعا إلى اتخاذها القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩). ويشكل تقرير الأمين العام الأخير (S/2010/173) خطوة هامة. وتمخض عمل فريق الأمم المتحدة التقني، تحت إشراف المستشار الخاصة المعنية بالمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة، السيدة ماينجا، عن مشروع مجموعة المؤشرات لتدابير قياس تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الواردة في القرارات ذات الصلة. وهذا التقرير يمكن أن يشكل أساسا لمزيد من المشاورات التي ترمس الحاجة إليها للتأكد من صحة المؤشرات من الناحية المفاهيمية ومن تقييم القياسات النوعية وليس مجرد البيانات الكمية، ولكفالة إمكانية تنفيذ بصورة واقعية. ونأمل أن يمضي المجلس قريبا في إقرار مجموعة نهائية من المؤشرات للسماح للأمم المتحدة بالبدء في وضعها موضع التنفيذ.

وتؤدي الأمم المتحدة أدوارا حيوية في تعزيز تمكين المرأة، وتوسيع نطاق مشاركتها في العمليات السياسية، وفي العمل لإنهاء العنف الجنسي في مناطق الصراع. إننا ندعم النهوض بالمجموعة الواسعة من قضايا المرأة من خلال منظومة

فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن مجرد اجتماع احتفالي للمجلس سيكون عبارة عن فرصة ضائعة للمرأة في كل أرجاء العالم، وكذلك للمجلس، وبأن مجلس الأمن، بدلا من ذلك، ينبغي أن يغتنم الفرصة لتجديد التزامه بمسألة المرأة والسلام والأمن، وأن يسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة، وخصوصا فيما يتعلق بالمساءلة عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن جزءا من نجاح اجتماع تشرين الأول/أكتوبر سيعزى بوضوح إلى أننا سنجمع ممثلين منظومة الأمم المتحدة، والفريق الاستشاري، والدول الأعضاء لمناقشة سبيل المضي قدما وعملية التخطيط المتواصلة. ونحن ندرك أن الكثير من الأنشطة تجري فعلا على قدم وساق. ونرى أنه سيكون من الأهمية بمكان أن نقوم بالتحضيرات للذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بأقصى قدر من الشفافية والتعاون، بما في ذلك، بطبيعة الحال، الدور الهام الذي يمكن للمجتمع المدني أن يؤديه فيما يتعلق بهذه المسألة.

إننا نعرب عن الامتنان لأوغندا، بصفة خاصة، التي قررت وضع هذه المسألة على رأس أولويات رئاستها للمجلس خلال شهر الذكرى السنوية في تشرين الأول/أكتوبر. وسنكون مستعدين لمساعدة أصدقائنا الأوغنديين لكي يكون هذا الأمر ممارسة هامة ووجيهة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، ونائبة الأمين العام والسيدة ماينجا على التزامهم بجعل الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة نافعة للنساء في أرجاء العالم.

لقد أيدت النمسا تأييدا كاملا إنشاء منصب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في النزاع. وقد وضع القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) عددا من الأدوات رهن إشارة الممثلة الخاصة، كفريق الخبراء. وسوف نتطلع باهتمام إلى خطط

للمرأة خلال عملية التشاور. ونؤكد للسيدة ماينجا أننا سنواصل تقديم الدعم الكامل لجهودها. وبالمناسبة، فقد شعرنا بالارتياح أيضا على الدعم الواسع الذي لقيه هذا العمل سواء من الدول الأعضاء أو من داخل منظومة الأمم المتحدة، ونأمل أن نرى تحقيق مزيد من التقدم في تشرين الأول/أكتوبر، عندما سيوافق مجلس الأمن، كما نأمل، على مجموعة شاملة من المؤشرات بعد عملية مشاورات واسعة النطاق خلال الأسابيع والأشهر القادمة.

وقد أسعدنا أن عملية المشاورات هذه قد تمكنت حتى الآن من بناء توافق في الآراء، وأنها شملت جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وأود أن أشدد على فهمنا بأن هذه المؤشرات هي مجموعة شاملة تجسد الجوانب الواردة في القرارات المتخذة في أعقاب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إننا نتوقع أن تقرير الأمين العام عن المؤشرات سيعكس النتائج والمدخلات المنبثقة عن المشاورات الجامعة. ونحن نتطلع إلى تقديم القرار إلى مجلس الأمن لينظر فيه قبل انعقاد الاجتماع للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

ونود أن نشكر اليابان على الجهود المثمرة للغاية التي بذلتها سعيا للتوصل إلى اتفاق على مشروع البيان الرئاسي قبل انعقاد جلسة المجلس اليوم. وتعتقد النمسا أن هذا البيان الرئاسي يوفر نقطة انطلاق جيدة لقيام المجلس بمزيد من العمل، ونحن نؤيد مشروع البيان الرئاسي تأييدا كاملا.

وقد وفرت لنا الاجتماعات المعقودة مؤخرا فرصة ممتازة للبدء في عملية تفكير بشأن النتيجة التي تريد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأعضاء مجلس الأمن على وجه الخصوص، التوصل إليها في أعقاب استعراض قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويبدو أن هناك اتفاقا واسع النطاق

الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال فرض تدابير موجهة على نحو ما أكده مجددا القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، وإنشاء لجان لتقصي الحقائق والإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولا بد أن يشمل نظام الجزاءات معايير للإدراج في القائمة المتعلقة بأعمال الاغتصاب والأشكال الأخرى للعنف الجنسي. ويلزم أن تتلقى لجان الجزاءات المعلومات ذات الصلة لتحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك من خلال التبادلات مع الهيئات الفرعية الأخرى لمجلس الأمن.

ونود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها لنا عن الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أبدى مجلس الأمن فعلاً التزاماً قوياً بالحالة المستعصية هناك عندما يتعلق الأمر بالعنف الجنسي ضد النساء. ويحدونا الأمل أن تتكرر هذه الرسالة عندما يقوم المجلس بزيارته القادمة إلى المنطقة في الأسابيع المقبلة. وكما قلت، ستكون الزيارة القادمة لمجلس الأمن فرصة هامة. ونقدر أفضل الممارسات التي وضعتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى الآن، مثل فرق الحماية المشتركة ودعم البنية التحتية وتوفير الدوريات لحماية النساء في طريقهن إلى السوق.

ونتفق تماماً مع تقييم الممثلة الخاصة للأمين العام أن إصلاح القطاع الأمني بصورة مستدامة وشاملة شرط مسبق لتحقيق المهمة ذات الأولوية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي بالتحديد، حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وما زال إصلاح النظام القضائي وقطاعي الجيش والشرطة في مراحل الأولى. غير أن ذلك أيضاً مجال يحاول الاتحاد الأوروبي أن يقدم فيه المساعدة والدعم.

الممثلة الخاصة أثناء المناقشات في المستقبل بشأن تنفيذ هذا القرار.

وأود التركيز على عدد من الاقتراحات الملموسة بشأن الطريقة التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يواصل تحسين عمله بشأن هذه المسألة الهامة.

ومن خلال توسيع نطاق آلية الرصد والإبلاغ في القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، بحيث تشمل الحالات التي ترتكب فيها الأطراف في نزاع مسلح الاغتصاب والعنف الجنسي ضد الأطفال، يصبح التنسيق بين الممثل الخاص للأطفال في الصراع المسلح والممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في الصراع أمراً حيوياً. وسيتمكن الإبلاغ عن العنف الجنسي بصورة أكثر اتساقاً وشمولية في تقارير الأمين العام القطرية المخصصة من معالجة حماية المدنيين من العنف الجنسي، لا سيما النساء والأطفال، بطريقة أكثر انتظاماً. ولتحقيق ذلك، ينبغي للمجلس أن يدرج متطلبات محددة للإبلاغ في التقارير التي تنشئ هذه الولايات أو تجددتها.

وفي العديد من حالات الصراع، فإن مرتكبي الانتهاكات الخطيرة بصورة منهجية ضد النساء والفتيات لا يزالون يفلتون من العقاب على نطاق واسع. ويلزم إجراء تحقيق شامل في ادعاءات العنف الجنسي ومحاسبة مرتكبيها، ليس من خلال المحاكمة فحسب بل أيضاً من خلال فحص القوات المسلحة والأمنية. وهناك حاجة إلى تقديم المساعدة لضحايا العنف الجنسي وتعويضهم بأشكال مناسبة.

وتطلب هذه الحالة المزيد من الإجراءات من قبيل مجلس الأمن لتعزيز سيادة القانون ووضع حد للإفلات من العقاب. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر، حسب الاقتضاء، في اتخاذ التدابير المناسبة لتشجيع وكفالة مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي والقانون

ورغم أن الزخم الذي تولد عن اتخاذ القرارين ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) واعد، ورغم التزام جميع أصحاب المصلحة مجددا قبل الذكرى السنوية العاشرة للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام تحقيق الأهداف الواردة في هذين القرارين تنفيذًا تامًا، بما فيها الواردة في القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وفعلا، كما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة فالستروم، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله كي نتمكن من القول إن النساء في حالات الصراع يتمتعن بالسلامة والرخاء اللذين هن بحاجة إليهما ليشاركن بصورة كاملة في جهود بناء السلام في مجتمعاتهن. إن الفجوات التي أشارت إليها السيدة فالستروم تثير القلق بصورة خاصة. وندعم إلى حد كبير خطة النقاط الخمس التي عرضتها.

وفي ذلك الصدد، نقدر تقديرا كبيرا العمل الذي قامت به الأمانة العامة في الفترة الأخيرة تحت إشراف مكتب السيدة ماينجا لوضع مؤشرات لتتبع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعتقد أن تلك المؤشرات ستكون مفيدة للغاية لمساعدة الدول الأعضاء على تقييم حالة تنفيذ القرار وتحديد الإجراءات اللازمة للتغلب على التحديات القائمة.

وفي الأشهر القادمة، إذ نواصل وضع المزيد من تلك المؤشرات، فإن الحاجة إلى جمع البيانات اللازمة، وإيجاد التوازن المناسب بين المؤشرات الكمية والنوعية والأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بكل صراع على حدة ستكون مسائل يتعين معالجتها. ولتحقيق ذلك الهدف، فإن استمرار المشاورات مع عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقا ستساعدنا بالتأكيد على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة من المؤشرات المتفق عليها، وبذلك نضمن شعورا بالملكية الأوسع التي ستعزز التنفيذ وتيسيره. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ستتيح فرصة ممتازة لزيادة تنشيط هذه العملية في الاتجاه الصحيح.

ويتمنى وفدي للممثلة الخاصة للأمين العام النجاح والتوفيق في عملها في المستقبل. ونأمل أن نرحب بها في المجلس بصورة منتظمة.

**السيد أباكان** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام مارغريت فالستروم والمستشارة الخاصة ماشيل ماينجا على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والحافزتين للتفكير. وأود أيضا أن أهنيء السيدة فالستروم على تعيينها في منصب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، وأؤكد مجددا دعمنا لولايتها. وما زال الاغتصاب والعنف الجنسي أكثر نتائج الصراع مدعاة للأسف. وسينبغي أن نقوم بكل ما يمكن لمكافحة تلك الآفة. ومما لا شك فيه أن تعيين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع ووضع آليات جديدة بموجب القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) يشكلان أساسا سليما لكي تواصل الأمم المتحدة جهودها لمكافحة الخطر الذي يتهدد النساء والفتيات في حالات الصراع. وفعلا، ينبغي أن يوضع حد للإفلات من العقاب، ويجب تمكين النساء بصورة أوسع نطاقا، وينبغي حشد قيادتنا السياسية وزيادة الوعي. وأخيرا، يجب علينا أن نضمن قيام منظومة الأمم المتحدة باستجابة أكثر اتساقا.

وبعد استماعي لملاحظات السيدة فالستروم، أصبح اقتناعنا أكثر قوة بالحاجة الملحة إلى زيادة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتنفيذ القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) تنفيذًا تامًا. ولا تتيح لنا جلسة اليوم مناقشة التطورات بشأن هذا الموضوع الهام فحسب، بل إنها تبعث رسالة إلى المجتمع الدولي بصورة عامة بأن هذه المسألة تتصدر جدول أعمال المجلس وأنها عاقدون العزم على تنفيذ التزاماتنا. ولذلك أود أن أشكر مرة أخرى الرئاسة اليابانية على تنظيم هذه الجلسة في الوقت المناسب.

ونغتتم هذه الفرصة للترحيب بتعيين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي ضد المرأة في النزاعات المسلحة، السيدة مارغريت فولستروم، ونشكرها على إحاطتها الإعلامية الوافية حول الأوضاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى الأولويات التي طرحتها في كلمتها. ونتطلع إلى التعاون المستقبلي معها.

ونود أيضا أن نرحب بالمستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، السيدة راشيل ماينجا، ونشكرها على إحاطتها الإعلامية. كما نعمل على الجهود المبذولة حاليا في الجمعية العامة لاستكمال الإجراءات المتعلقة بإنشاء كيان مركب معني بالقضايا الجنسانية في إطار الأمانة العامة.

مما لا شك فيه أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما تبعه من قرارات معنية بالمرأة، لا سيما القراران ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، شكل إطارا صلبا لحماية المرأة أثناء النزاعات وإسماص صوتها في مرحلة حل النزاع وبناء السلام. إلا أن التقدم لا يزال بطيئا في الانتقال من الأقوال إلى الأفعال. وتتفق مع ما أدلت به السيدة فولستروم من أن الهوة ما زالت كبيرة حقا بين الإطار النظري الذي بلغ مرحلة متقدمة والتأثير الفعلي لهذه النصوص على مجرى حياة النساء في النزاعات. وإننا ندعم جهودها لردم هذه الهوة.

وفي هذا الإطار، ينبغي النظر إلى القرارين ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بصورة متكاملة. إذ يستحيل تمكين المرأة في حين أنها لا تزال مهددة بالعنف الجسدي والمعنوي. وبالتالي، فإن مكافحة العنف الجنسي تشكل جزءا من الجهود الرامية إلى إشراك المرأة في مختلف مراحل حل النزاعات وبناء السلام. إن التحول في طبيعة النزاعات وتزايد الحروب الأهلية في عصرنا يعرض المدنيين من النساء والفتيات للاستهداف بصورة متزايدة. ونتوقف عند ما ذكرته السيدة فولستروم حول بروز العنف الجنسي في

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق بسرعة إلى نقطتين محددتين في إطار القرارات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن أعتقد أنهما يستريان اهتماما خاصا. تتعلق النقطة الأولى بالعمل الموازي الذي يتم القيام به في إطار القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩). ونحن نرى أن القرارين مخصصان للنهوض بالأهداف الأعم المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولذلك نعتقد أن العمل على الجبهتين ينبغي النظر إليه كأجزاء لا تتجزأ من الكل نفسه. ونتطلع إلى أن تدعم الممثلة الخاصة للأمين العام ذلك النهج. وفي آخر المطاق، ستكون جهودنا لمعالجة العنف الجنسي أكثر فعالية إذا ما تم اتباع نهج جامع وعلجت مسائل المشاركة والحماية والمنع بصورة شاملة.

والنقطة الثانية التي أود أن أشير إليها تتعلق بضرورة زيادة الوعي في المجتمع الدولي الأوسع بالقرارات الأربعة التي اتخذها مجلس الأمن بشأن مسائل المرأة والسلام والأمن. ولتحقيق ذلك الهدف، نعتقد أنه يتعين علينا أن نستعمل بصورة أفضل الدور الذي يمكن أن يقوم به البرلمان في التقدم في تحقيق أهداف تلك القرارات. ومن المؤسف، فعلا، أن تنفيذ هذه القرارات الهامة قد ترك لوزارات الخارجية أو الدفاع وحدها. ولذلك يجب علينا توسيع نطاق ملكية هذه القرارات وإشراك البرلمانين في هذا المسعى.

إن الأشهر القادمة قبل الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ستتيح فرصة كبيرة لترجمة الأقوال إلى أفعال، وذلك لكفالة حقوق الإنسان الأساسية للنساء في جميع أرجاء العالم. وتركيا ملتزمة التزاما كاملا بهذا الهدف. وأود أن أؤكد مرة أخرى هنا دعمنا المستمر لتنفيذ جميع القرارات بشأن المرأة والسلام والأمن.

**السيدة زيادة (لبنان):** بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بشكري لكم، السيد الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة.



النزاع فيه. وبذلك يمكن رصد ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتوجيه جهود الإصلاح والبرامج والمشاريع التي تحمي المرأة وتعزز دورها في صون السلم والأمن.

رغم تزايد الإدراك الدولي لما يتطلبه صون السلام والأمن من اتخاذ تدابير لتلبية احتياجات المرأة وأهمية مشاركتها في مفاوضات السلام، لا تزال نسبة مشاركة النساء في هذه المفاوضات ضئيلة. وهذا يعني تغييب رأي نصف المجتمع لدى وضع أطر البناء في مرحلة ما بعد الحرب - النصف الذي يدفع ثمن الحرب بألم وصمت. يجب علينا أن نكفل مشاركة النساء في جميع مراحل عمليات السلام بحيث تتضمن اتفاقيات السلام وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات.

وبصورة موازية، لا بد من تحسين وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي، سواء عبر ما تنص عليه اتفاقيات السلام أو ما يتخذ من إجراءات على أرض الواقع. ويتم ذلك عبر تسهيل حصول المرأة على التعليم، كونه أحد الأركان الأساسية لتمكينها؛ والخدمات الصحية والتدريب المهني؛ والأنشطة المدرة للدخل؛ وحقوق الأرض والملكية. وموازاة الجهود الوطنية ينبغي تكثيف الجهود الدولية بين أجهزة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية لضمان مساهمة المرأة في مجالات دعم وحفظ وبناء السلام.

في الختام، نشكر الأمين العام على التزامه بتنفيذ بنود القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة، ونحني الممثلة الخاصة للأمين العام على جهودها في هذا المجال. كما ندعم مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمده مجلسنا اليوم.

**السيدة أغوو (نيجيريا)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتنان الوفد النيجيري لكم، السيد الرئيس،

الكونغو كأحد مظاهر النزاع هناك، وهو ما ينطبق على معظم النزاعات في عصرنا الحالي.

وتقاسي النساء ضحايا العنف الجنسي من أذى جسدي ومن صدمة نفسية ومن نبذ اجتماعي. ويؤدي العنف الجنسي إلى تهيار الأسر والمجتمعات المحلية ويقوض قدرة المرأة على الإسهام في الأمن والسلم. وفي معظم الحالات، يفلت مرتكبو هذه الجرائم من العقاب، مما يشجع على ارتكاب المزيد منها. وينبغي دعم الجهود التي تبذلها البلدان في حالات الصراع وتلك الخارجة منها بهدف تعزيز مؤسساتها القانونية والأمنية لتمكينها من مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم وإنصاف الضحايا. ونشير في هذا الإطار إلى إنشاء القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) فريقاً من الخبراء للعمل على مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز سيادة القانون بعد موافقة الدولة المعنية. ونرحب بالدور البناء الذي يمكن أن يضطلع به هذا الفريق في سبيل تحسين القدرات الوطنية للبلدان في حالات الصراع وتلك الخارجة منها، بغية تمكينها من تقديم مرتكبي العنف الجنسي إلى العدالة.

كما نتطلع إلى الاقتراحات التي سيقدمها الأمين العام بشأن تعزيز رصد أعمال العنف الجنسي والإبلاغ عنها في تقريره المقبل. ومن المهم أيضاً رعاية الدولة المعنية ببرامج مساعدة ضحايا العنف الجنسي وتلبية احتياجاتهم وتأهيلهم والعمل على تفادي وصمهم.

ونثني على جهود الأمين العام لوضع مجموعة من المؤشرات المقترحة في تقريره الأخير (S/2010/173) إنفاذاً للمدركات القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩). ونتطلع في المرحلة المقبلة إلى الاتفاق على مجموعة متكاملة من المؤشرات لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مع التأكيد على أهمية ألا تقتصر على القياس الكمي بل النوعي أيضاً، وضرورة أن تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الفريدة لكل مجتمع وطبيعة وجزور

إن عمل كل من مجلس الأمن والأمين العام في تفصيل وتحديد الخطوات التي يتعين اتخاذها في سبيل التنفيذ الكامل للأهداف الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومنهاج عمل بيجين لمنع العنف ضد النساء يحظى بتقدير كبير. ومع ذلك، فإن البطء في إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف كلا الصكين لا يزال مبعث قلق لنا.

ومع مراعاة ذلك، ترحب نيجيريا بتقرير الأمين العام (S/2010/173) الذي، باقتراحه مؤشرات يمكن بواسطتها قياس أفضل الممارسات، يتناول مسألة المرأة والسلام والأمن بدرجة أكبر من الوضوح. وإذ عمل التقرير على جعل المؤشرات تتمحور حول ركائز المنع والمشاركة والحماية والإغاثة والانتعاش، فهو يضع على النحو المناسب دور النساء وخبرتهن في جوهر عمل الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن. ومن الضروري على الإطلاق إجراء مشاورات واسعة مع أطراف رئيسية خلال المرحلة التجريبية لتطوير هذه المؤشرات.

إن التوصيات المتعلقة بالبرنامج التجريبي مقنعة. بيد أننا نعتبر مهمة بناء توافق في الآراء، بدعم من التزامات تمويلية موثوقة، ذات أهمية قصوى. والعمل الجماعي من المجتمع الدولي لتشاطر المعلومات والخبرات بهدف تيسير المرحلة التجريبية، والتنفيذ في ما بعد للإطار المقترح هما أيضاً أمران هامان جداً. وبوجود هذه الالتزامات، فإن أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تشكل في نهاية المطاف القاعدة التي تقوم عليها إجراءات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومنع الصراع.

والتقدم المحرز في البرنامج التجريبي ينبغي إدراجه في التقارير اللاحقة التي يقدمها الأمين العام على أساس موضوعي، بغية أن تكون تدابير الرصد والمساءلة مفيدة وفعالة على حد سواء. علاوة على ذلك، ينبغي للأمين العام

على عقد هذا الاجتماع المتسم بأهمية حاسمة عن المرأة والسلام والأمن. وأضم صوتي إلى الذين أعربوا عن تقديرهم للسيدة مارغريت فولستروم على حضورها في هذه القاعة وعلى إحاطتها الإعلامية الملهمة للغاية. إننا نقدر الدور الهام لولايتها في حماية النساء والفتيات في مناطق النزاع، وإن نيجيريا تؤازرها تماماً وتعلن تأييدها التام لعملها.

وامتناننا موصول بطبيعة الحال للسيدة راشيل ماينجا، المستشارة الخاصة للأمين العام للمساائل الجنسانية وتقدم المرأة. فما فتئت تناضل في الصفوف الأمامية وإننا نقدر جهودها.

مداولات اليوم تؤكد من جديد الأهمية العظمى التي نوليها بصورة جماعية لوطأة النزاع على المرأة وللدور الذي ينبغي أن تضطلع به النساء في المساعدة على منع النزاعات وحلها. وإننا نشعر بالقلق من أنه رغم اتخاذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، اللذين أصبحا نيراس أمل للملايين النساء والفتيات، فإن جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي ما زالت مستمرة. غير أننا نشاطر قدراً من التفاؤل بأننا إذا سخرنا إرادتنا الجماعية، خاصة في مجلس الأمن، فإننا يمكن أن نضع حداً للإفلات من العقاب عن هذه الجرائم ضد الإنسانية. وبالنسبة إلى بلدان مثل بلدي منخرطة بنشاط في جهود بناء السلام في منطقتنا دون الإقليمية وحول العالم، ليس هناك وقت أفضل من الآن لبذل قصارى الجهود من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونيجيريا هي واحدة من الدول الأعضاء الأربع التي تعمل على تجربة إطار جنساني لحفظ السلام، ونعتبر هذا الجهد جزءاً حيوياً من الالتزام العالمي بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينجم عن هذا الالتزام دور أكبر للنساء في بناء السلام ومنع الصراع، وتراجع الانتهاكات الواسعة النطاق للمرأة وحقوقها في الصراعات المسلحة.

هذا المجال. ونحن نرحب بالمؤشرات الواردة في التقرير الحالي، ونأمل أن تسد هذه الفجوة.

وبغية جعل هذه المؤشرات أكثر عملية، من الأهمية بمكان تعزيز، لا سيما في هذه المرحلة الأولية، التعاون بين الدول الأعضاء، ومختلف وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني. بيد أن جمع بيانات موثوقة قد يكون صعب المنال في عدد من البلدان، خاصة البلدان التي تشهد أزمات أو صراعات مسلحة. وينبغي توفير مساعدة خاصة لتلك البلدان.

إن المجالات المواضيعية الأربعة التي تشملها هذه المؤشرات هامة جداً، وينبغي أن تمكن من رصد التقدم المحرز في مجالات المنع والمشاركة والحماية والمساعدة. والتنفيذ الفعال للمؤشرات ينبغي ألا يكون هدفاً في حد ذاته، بل أن يكون أداة إضافية لمكافحة تمهيش المرأة في مختلف مراحل حل الصراع، من المنع والوساطة إلى أنشطة بناء السلام.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشدد على الأهمية التي يعلقها وفدي على المشاركة النشطة للنساء في عملية السلام. أن مشاركتهم في عملية السلام تقتضي أن تصبح المساواة بين الجنسين أمراً حقيقياً في كل مجتمع. ففي غابون، على سبيل المثال، وزارة الدفاع تقودها امرأة. وبالمثل، هناك نساء كثيرات يتقلدن مناصب ذات مسؤولية في جميع الفروع العسكرية تقريباً. وبهذه الطريقة، تسهم أولئك النساء في البحث عن حلول للمسائل الأمنية في غابون.

ويرحب بلدي بتعيين السيدة مارغريت فولستورم ممثلة شخصية للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في الصراع، ويرحب بخطة النقاط الخمس التي قدمتها. ونؤيد كذلك مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في ختام هذه المناقشة.

**السيد دو ريفيير** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه

أن يحدد الموارد الإضافية المطلوبة والإبلاغ عنها. وهذا يكفل التنفيذ الكفؤ للمهمة الكبيرة المتمثلة في تنسيق المدخلات من جميع الأطراف المعنية.

وفي الختام، تؤيد نيجيريا مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا اليوم.

**السيد مونغارار موسوتسي** (غابون) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر السيدة مارغريت فولستورم، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في الصراع المسلح، والسيدة راشيل ماينجا، الأمينة العامة المساعدة والمستشارة الخاصة للأمين العام للمسائل الجنسانية وتمكين المرأة، على نوعية بيانتهما.

إن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/173) يوفر لنا بعض المؤشرات الهامة لرصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتنفيذ المجتمع الدولي لهذه المؤشرات ينبغي أن يمكن من إجراء تقييم أفضل للتقدم المحرز، فضلاً عن تحديد الصعوبات التي لا تزال تؤخر المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام. ويرحب وفدي بالعمل الجاري لوضع مؤشرات تتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩).

ويقدم لنا تقرير الأمين العام فكرة جديدة عن النظام عموماً لحماية المرأة في الصراع. ويرتكز هذا الترتيب على هدفين رئيسيين هما: تعزيز دور المرأة في عملية السلام ومنع الصراعات، ووضع حد لاستعمال العنف الجنسي كسلاح في الحرب.

ويتفق وفدي مع رأي الأمين العام في أنه بعد عشر سنوات من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لم يحرز سوى تقدم طفيف في تنفيذه. وعدم وجود مؤشرات تفصيلية ما فتئ لفترة طويلة عائقاً أمام تقييم التقدم المحرز في

وتوجد قائمة طويلة بالحالات المأساوية الأخرى، ولسوء الحظ أنها ما زالت بعيدة كل البعد عن كونها قائمة شاملة. وتذكرنا بذلك أعمال العنف ضد النساء من الأقليات العرقية في نيبال وبورما، والعنف الجنسي المتفشي في مناطق النزاع السابقة في كوت ديفوار وغينيا وكينيا. وفي معالجة هذه الحالات، فإن التدابير المحددة لتنفيذ القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) - بما في ذلك النشر السريع للخبراء في الميدان ونشر مستشاري حماية المرأة في عمليات حفظ السلام - ينبغي أن يسفر عن آثار إيجابية. ومع ذلك، فإن السيدة فولستروم تواجه مهمة هائلة. وهي تستطيع أن تعول على فرنسا في دعمها لإنجاز تلك المهمة وفي مواصلة تقديم الدعم القوي لعملها.

كما أود أن أشكر السيدة ماينجا على بيانها وأن أشيد بالعمل المميز لإدارتها التي زودت المجلس بمؤشرات لرصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس في ختام هذه الجلسة بيان في وسوف يكون فاتحة لمرحلة جديدة من المشاورات بين الأمانة العامة والمجلس، التي ينبغي أن تقود، بحلول تشرين الأول/أكتوبر، إلى اعتماد مجموعة متسقة من المؤشرات المقترحة من الأمين العام وفقاً للغايات الواردة في القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩). ولن أقوم بعرض كل مؤشر في القائمة لأنها معروفة للجميع.

وأود بمجرد أن أرحب بحقيقة أن النساء والفتيات سيتم أخذهن في الاعتبار في برامج التسريح وإعادة الإدماج. وتولي فرنسا أهمية خاصة لهذه المسألة لأن النساء والفتيات غالباً ما يجري إغفالهن في برامج التسريح وإعادة الإدماج، التي تستهدف بشكل حصري المقاتلين السابقين. وكان أحد الإسهامات الرئيسية لمبادئ باريس في عام ٢٠٠٧، بالشراكة

الجلسة للمجلس عن المرأة والسلام والأمن. إن فرنسا ترحب بتعيين السيدة مارغريت فولستروم ممثلة خاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في الصراع، ونشكرها على تقييمها الصريح لكيفية تحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. ونشيد بالخطوات الأولى التي خطتها في مهمتها.

إننا نؤيد توصياتها. ومن الضروري للمجلس، تكملةً للأعمال التي تقوم بها أجهزة ووكالات وصناديق وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة في مجال النهوض بالمرأة، أن يواصل مراعاة حالة المرأة في الصراعات، على ضوء تأثيرها في صون السلم والأمن الدوليين. وبموازاة ذلك، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز التماسك في عملها، وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون القائم بالفعل مع الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال في الصراع المسلح، السيدة راديكا كوماراسوامي.

إن التركيز يتعين أن ينصب على منع العنف الجنسي، خاصة من أجل كفاية ألا يصبح هذا العنف أسلوباً منهجياً في الحرب. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يواصل بذل جهوده الرامية إلى إدراج النهج الموصى به في قراراته عن المرأة والسلام والأمن في الولايات العملية، وإقناع الأطراف في الصراع بإدراج هذا المفهوم في عملياتها للسلم.

ونحن نشكر الممثلة الخاصة على ما أخبرتنا عن زيارتها الأخيرة إلى الكونغو. فهذه المعلومات ستساعدنا على التحضير للزيارة المقبلة التي يقوم بها المجلس إلى ذلك البلد في أواسط أيار/مايو. وسوف نواصل، بطبيعة الحال، العمل مع السلطات الكونغولية لتقديم مرتكبي العنف الجنسي الخمسة المعلومات لديها إلى العدالة. لقد بدأت بعض المحاكمات ولكنها تسير ببطء أكثر مما ينبغي. وما زالت مكافحة العنف الجنسي والإفلات من العقاب على رأس الأولويات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا نشيد بإصدار تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2010/173، ونشكر السيدة ماينجا على إحاطتها الإعلامية. إن المؤشرات المقترحة ستسمح لنا بالتنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتعطينا فهما أعمق للمهام المطلوبة من المجتمع الدولي من أجل حماية حقوق المرأة في حالات النزاع وتقييم التقدم المحرز نحو تلك الغاية. ونعتقد أيضا أن المؤشرات المشار إليها في تقرير الأمين العام تتطلب النظر فيها بعناية، مما سيستلزم بعض الوقت ومزيدا من التطوير الجوهري. ومن الحيوي أن تكون مواصلة العمل بشأن المؤشرات شفافة بشكل تام، لأن أهميتها، في انهاء المطاف، تتجاوز كثيرا المصلحة الحصرية لأعضاء مجلس الأمن.

ويحدونا الأمل في أن يتواصل العمل بشأن المؤشرات في إطار إعداد تقرير الأمين العام لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت ذاته، فإن الرغبة التي أعرب عنها في مشروع البيان الرئاسي - بشأن وضع المؤشرات الجديدة، التي خضعت لمناقشات واسعة النطاق، والإدراج في تلك الوثيقة لبرنامج عمل يشمل فيه المسؤوليات والأدوار بشأن المؤشرات داخل منظومة الأمم المتحدة - سوف تؤخذ في الاعتبار في ذلك الصدد.

**السيد فيكاسينو فيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ ببيان بالإعراب عن الشكر للسيدة راشيل ماينجا، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة، والسيدة مارغريت فولستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على إحاطتهما الإعلاميتين الثريتين بالمعلومات.

وتدعم البوسنة والهرسك دعما كاملا تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وقد أدمجت أحكامه في خطة العمل الجنسانية لبلدي. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد على أهمية مشاركة المرأة الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى صون

مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، هو أنها تسمح لنا بالتحديد بأن نأخذ هذا البعد في الاعتبار على نحو أفضل.

في الختام، أود التذكير بأن فرنسا تؤيد توصية الأمين العام بعقد اجتماع وزاري في مقر الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تشرين الأول/أكتوبر، بغية تقييم التقدم المحرز خلال العقد الماضي وفتح آفاق جديدة.

**السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**

بادئ ذي بدء، نود أن نشكر الرئاسة اليابانية للمجلس على عقد جلسة اليوم. كما أننا نود أن نهنئ السيدة مارغريت فولستروم على تعيينها في منصب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. إننا على استعداد للتعاون معها في إنجاز ولايتها.

إننا نعتقد أن جهود الممثلة الخاصة ينبغي أن تهدف، في المقام الأول، إلى دعم البلدان التي تعاني بشكل حاد من مشكلة العنف الجنسي في الصراع المسلح. وفي الوقت ذاته، يكتسي التعاون مع مجلس الأمن والدول الأعضاء أهمية بالغة. ومن الأهمية بمكان أيضا، ألا نكرر جهود الهيئات والآليات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالمسائل الجنسانية. ونحن على اقتناع بأن هذا النهج سيسهم في الحماية الفعالة لحقوق المرأة في الصراع المسلح.

إن مكافحة العنف الجنسي جزء لا يتجزأ من التدابير الشاملة بشأن تسوية النزاع وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ونحن على اقتناع بأن مسألة المرأة والسلام والأمن ينبغي ألا تحتزل بشكل حصري في مسألة العنف الجنسي مع الاستبعاد الكامل للأشكال الأخرى من العنف ضد المرأة في حالات النزاع. وهذا هو النهج المتوازن الذي اعتمد في صياغة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يظل المعيار لحماية المرأة وضمان حقوقها في النزاع.

التقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والعمل الموازي المستمر فيما يتعلق بالقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) فحسب، بل أيضا من أجل الرصد الفعال للفجوات وتقييمها.

ولذلك، من المهم بشكل رئيسي ألا يرمز الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى التقدم والإنجازات التي تحققت حتى الآن فحسب، بل أيضا إلى تقييم التحديات التي لم يتم التصدي لها بعد، وكذلك كيفية التمكن من متابعة الإنجازات والتقدم وقياسها في الوقت المحدد.

**السيد لونغ تشو (الصين) (تكلم بالصينية):** بادئ ذي بدء أود أن أعرب عن تقديري لوفد اليابان على أخذ زمام المبادرة بتنظيم الإحاطة الإعلامية اليوم. وأشكر أيضا السيدة فولستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، والسيدة ماينجا، المستشارة الخاصة للأمين العام للمساواة الجنسانية والنهوض بالمرأة، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي اتخذته المجلس قبل ١٠ سنوات، وثيقة تاريخية أرسدت الأساس للتعاون الدولي بشأن المرأة والسلام والأمن. ومنذ ذلك الحين، تابع المجلس باتخاذ العديد من الإجراءات لتنفيذ القرار واعتمدت الدول الأعضاء تدابير تنفيذية ذات صلة، حسب ما تطلبه القرار. وقد ترسخت مفاهيم المساواة الجنسانية، وتمكين المرأة ومنع العنف الجنسي وقمعه، وتمخضت الجهود المبذولة بخصوص هذه المسائل عن إحراز نتائج متميزة.

وما زال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به قبل أن يتمكن المجتمع الدولي من تحقيق الأهداف المختلفة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولإنجاز ذلك، ينبغي للوكالات

وتعزيز السلم والأمن وتخطيط بناء السلام المبكر بعد انتهاء النزاع، بالإضافة إلى تعزيز دورها في عمليات اتخاذ القرار.

وترحب البوسنة والهرسك بتقرير الأمين العام (S/2020/173) وبالتوصيات الواردة فيه. كما أننا نلاحظ على نحو إيجابي عمل الفريق العامل التقني المعني بالمؤشرات العالمية. ونحن نعتبر أن مجموعة المؤشرات المقترحة توفر أساسا قويا لمواصلة العمل المتعلق بالتطوير التقني وإنشاء خطوط الأساس. ونرى أن هذا العمل ينبغي تكثيفه في المرحلة القادمة.

وإذ نأخذ في الاعتبار الطابع المحدد للمؤشرات التي تراعي المنظور الجنساني، فإننا نشدد على الحاجة لأن تكون جميع المؤشرات الكمية مصحوبة بالتعليق والتحليل النوعي من أجل أن تعكس الحالة أو السياق المحدد لبلد بعينه. كما أننا نرى ضرورة التمييز الواضح بين المؤشرات التي تجمع بياناتها من قبل منظومة الأمم المتحدة وتلك التي تجمع بياناتها من قبل الدول الأعضاء. ولهذا الغرض، ينبغي عدم تحميل الدول الأعضاء أعباء كبيرة تتمثل في المسؤوليات الإضافية لجمع البيانات، وينبغي أن تتوفر مراقبة شاملة للتنفيذ من خلال رصده حسب المؤشرات.

وترحب البوسنة والهرسك بفكرة أن تكون العملية شفافة وأن تجري من خلال المشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة بغية إدراج آرائها بشأن هذه المسألة. إننا نعتقد أن التقرير المقبل للأمين العام ينبغي أن يقدم إسهامات كبيرة فيما يتعلق بجدول الأعمال، وأدوار ومسؤوليات منظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى في بلورة عملية تنفيذ أكثر قوة وكفاءة وحظا في النجاح للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد العالمي.

أخيرا، نود أن نكرر التأكيد على أن مجموعة المؤشرات جوهرية ليس للتحديد الفعال للفجوات في متابعة

نشوب الصراعات وتسويتها. ويصعب، في بعض المجالات، تقدير حجم التقدم المحرز، وهذا عامل ينبغي أخذه في الاعتبار بشكل كامل عند صياغة المؤشرات وتحسينها.

وفضلا عن ذلك، بما أن البلدان تشهد حالات مختلفة حسب مستواها من التنمية وتقاليدھا التاريخية والثقافية، يتعين على المؤشرات أن تكون مجدية وقابلة للتطبيق كي تتمكن البلدان من تطبيقها حسب ظروفها المحددة. ويحدونا الأمل في أن تولي الأمانة العامة اهتماما كاملا بوجهات نظر جميع الأطراف المعنية، وبخاصة وجهات نظر الدول الأعضاء، وأن تبني على الحكمة الجماعية لجميع الدول في صياغة مجموعة من المؤشرات من شأنها أن توفر مرجعية مفيدة للدول الأعضاء في تنفيذها للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**السيد بويني (المكسيك)** (تكلم بالإسبانية): أود أن أشارك المتكلمين الآخرين بتقديم الشكر لكم، سيدي، ولوفدكم على تنظيم هذه الجلسة للمجلس في لحظة مناسبة، إذ نوشك على الاحتفال بالذكرى العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأشكر أيضا السيدة مارغريت فولستروم على إحاطتها الإعلامية وأهنتها على تعيينها ممثلة خاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع وعلى الالتزام الذي أبدته بتنفيذ ولايتها في فترة عملها القصيرة. وأشكر أيضا السيدة راشيل ماينجا على إحاطتها الإعلامية بخصوص مجموعة المؤشرات التي بلا شك ستجعل رصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة أمرا سهلا. وأشكر الفريق المتعدد التخصصات على عمله في وضع المؤشرات، لا سيما صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على عمله التقني.

وترى المكسيك أنه من الأساسي أن تلتزم جميع أطراف الصراع باحترام القانون الإنساني الدولي وإنفاذه.

والهيئات ذات الصلة أن تعمل بتآزر وفي إطار ولاياتها لزيادة قوة منظومة الأمم المتحدة بأسرها إلى الحد الأقصى.

ويتعين على مجلس الأمن أن يركز على منع نشوب الصراعات المسلحة والحد منها، وبذلك الحد من الأسباب الجذرية لمعاناة النساء. وينبغي للبلد المعني، بصفتة الطرف الذي يتحمل المسؤولية الأولية عن حماية نسائه، ألا يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة وشواغل النساء أثناء وبعد الصراع المسلح فحسب، بل أن يركز أيضا على مشاركتهن بصورة تامة في منع نشوب الصراع وفي حفظ السلام وبناء السلام وعمليات صنع القرار ذات الصلة. ويتعين على المجتمع الدولي والمخمين أن يقدموا المساعدة المالية والتقنية لجهود بناء القدرة للبلدان المعنية.

إن العنف الجنسي من بين المشاكل الرئيسية التي تواجه النساء في الصراعات المسلحة في بعض البلدان والمناطق. وترحب الصين بتعيين الأمين العام للسيدة فولستروم ممثلة خاصة له المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع وتدعمها في تنفيذ ولايتها. ونأمل أن تقوم الممثلة الخاصة بتعزيز الاتصالات والتعاون مع البلدان المعنية، وأن تقدم لها المساعدة البناءة في معالجة مشكلة العنف الجنسي في الصراع المسلح. وتتوقع الصين أيضا أن ترى المزيد من التنسيق وتعزيز الكفاءة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي وحماية النساء في الصراع المسلح.

وترحب الصين بتقرير الأمين العام (S/2010/173) المقدم عملا بالقرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، الذي يتضمن مجموعة من المؤشرات لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويقدر بلدي حجم العمل الهائل الذي قامت به الأمانة العامة ويحدوه الأمل في أن تستمر في تحسين المؤشرات. ويغطي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) طائفة واسعة من المجالات من حماية حقوق المرأة ومصالحها إلى تعزيز مشاركة المرأة في منع

ولبلوغ ذلك، سيكون من الأساسي العمل بالتنسيق مع الوكالات المختلفة المسؤولة عن هذه المسألة والاستمرار في حوار واسع مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، مثل المنظمات النسائية والمجتمع المدني، في السعي للحصول على دعم المجلس في تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي أن تكون المؤشرات أداة لتمكين البلدان من تقييم ما أحرزته من تقدم. ولذلك، فإن تعاون الدول المعنية مسألة أساسية.

ويؤيد بلدي مجموعة المؤشرات والتوصيات الواردة في التقرير (S/2010/173). ونحن على استعداد للنظر بعمق في الجوانب التقنية والتنفيذية والمالية اللازمة لتنفيذها بصورة سريعة. والمؤشرات أداة هامة للتخطيط ولعملية صنع القرار ويمكن استعمالها أيضا كأداة تشخيصية وخارطة طريق. ونتفق مع الأمين العام على أنه، كي نقيم الحالة بشكل كامل، يجب أن تترابط المؤشرات بصورة واضحة وأن يعضد بعضها بعضا. ولذا، فإنه إذا تم أغفال جانب واحد، سيكون هناك خطر يتمثل في أنه لن تكون واضحة سوى بعض التحديات والمشاكل التي تؤثر على النساء.

ومع أنه وضعت بعض المؤشرات لبلدان أو مناطق متأثرة من الصراع المسلح، يعتقد بلدي أنها تتطابق مع التركيز الشامل والمتعدد الأبعاد على الأمن الذي يشمل المنظور الجنساني بصفته أحد جوانبه الرئيسية. لذلك يمكن لجميع الدول أن تستعين بها كمرشد إذا نظرت إليها من زاوية المنع والمسؤولية المتشاطرة.

وباختصار، يبدو لنا أن المؤشرات ستكون مفيدة للعمل الأوسع للأمم المتحدة لتمكين المرأة وتحقيق المساواة الجنسانية. وإن استحداث كيان جديد مكرس للشؤون الجنسانية سيعزز قدرة الأمم المتحدة المؤسسية لبلوغ تلك الأهداف.

ويؤمن بلدي أيضا بأنه ينبغي احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان احتراما كاملا وذلك لحماية النساء والفتيات، وكذلك النساء المشرذات داخليا واللاجئات، أثناء الصراعات وبعدها. ومن ذلك المنظور، نعترف بالدور الأساسي الذي تقوم به النساء في جميع مراحل الصراع المسلح. فالنساء جهات فاعلة ذات صلة في منع نشوب الصراعات وتسويتها وبصفتهم محركات لإعادة الإعمار. ورغم أن النساء والأطفال هم ضحايا العنف الرئيسيين، فإنهم يتمتعون بالقوة والشجاعة ليكونوا عناصر التغيير في مجتمعاتهم وحتى تعزيز المصالحة الوطنية. والنساء جزء من حل المشاكل الهيكلية للصراع ومع ذلك يطيل استمرار عدم المساواة دوامة العنف ويعرقل حل الصراعات لأنه تنقصهن الأدوات والآليات الفعالة لضمان مشاركتهم.

وبعد خمس عشرة سنة من إعلان ومنهاج عمل بيجين لمعالجة مسألة النساء في الصراع المسلح بصفتهما مجالين ذي أولوية، وبعد ١٠ سنوات من شروع مجلس الأمن في خطة واسعة لصالح النساء، تشير الحقائق إلى أن التقدم غير مرض وأنه قد لوحظ، في بعض الحالات، وقوع تراجع مثير للقلق.

ينبغي أن تكون الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة لتعزيز جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ولقد اتخذ مجلس الأمن خطوة في ذلك الاتجاه بالطلب إلى الأمين تقديم مجموعة من المؤشرات من شأنها أن تتابع التقدم المحرز في تنفيذ جدول الأعمال هذا. وفي الأشهر القادمة، يتعين على المجلس أن يضاعف جهوده ليحدد بصورة واضحة سبيلا أفضل للأمم المتحدة لتابعة الدور الذي تقوم به النساء في الصراعات المسلحة ومساعدة الدول على وضع تدابير من منظور جنساني في مجالات المنع والمشاركة والحماية والإنعاش وتعزيز أطر المرأة التنظيمية والمؤسسية.



بناء على التجربة للدور الإيجابي الذي لا ينكر للمرأة في منع الصراعات وعمليات الوساطة.

إننا نقدر مضمون التقرير المعروض علينا اليوم. ولئن كنا قد استمعنا إلى ما مفاده أن المؤشرات الواردة في التقرير ستتطلب المزيد من التطوير الفني من خط الأساس قبل أن تدخل المرحلة التشغيلية، فإننا نرى أن التعريف الأولي لأفضل مجموعة من المؤشرات لقياس تقدم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يعد بحد ذاته معلماً رئيسياً. وإن تمكن الأمين العام من اختيار ٢٦ مؤشراً، وهو عدد يسهل إدارته، من بين ٢٥٠٠ مؤشر طُرحت في البداية ليستحق الثناء حقاً.

يعد تنفيذ القرارات تحدياً مشتركاً لمختلف الدول الأعضاء. وينبغي لنا أن نسأل أنفسنا بين فترة وأخرى بصورة منتظمة عما إذا كانت قد تحققت نتائج إيجابية من ذلك التنفيذ وما هي النتائج. وإن وجود مجموعة أفضل المؤشرات يخلق مساراً ثابتاً يمكن أن تسير عليه الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في رصد أدائها.

لقد أبلغنا بأن مجموعة المؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام الحالي رُتبت بعد مشاورات مع عضوية الأمم المتحدة الأوسع. وأوغندا لا تعتبر هذه المشاورات والشراكات عاملاً إيجابياً فحسب، بل عاملاً حاسماً لأننا وجدنا من التجربة أن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) استكمال وجزء لا يتجزأ من السياسات والخطط والبرامج الخاصة بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة.

وفي ذلك الصدد نشجع الأمين العام بقوة على مواصلة التشاور مع مجلس الأمن، وكذلك مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع، بغية وضع مجموعة دقيقة أخرى من المؤشرات تكون مقبولة ومفهومة من قبل الذين سيتعين عليهم تنفيذها. وفي المستقبل نود أن نراها تستخدم

النساء والفتيات اللواتي يتعذبن يومياً بسبب العنف المقترن بالصراعات المسلحة لا يسعهن أن ينتظرن ١٠ سنوات أخرى. وإن القرارات التي نعتمدها اليوم لحماية حقوق النساء وكفالة مشاركتهن ستكون خير استثمار من أجل مستقبل قوامه السلام والاستقرار.

أختتم بالإعراب عن تأييد وفدي لمشروع البيان الرئاسي الذي تولى وفد اليابان تيسير صياغته.

السيد رغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بحضور السيدة فولسترم، الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون العنف الجنسي والصراع، اليوم في المجلس، وأن أهنتها بمناسبة تعيينها. ويود وفدي أن يشكرها على إحاطتها الإعلامية، وأود أن أكرر دعم أوغندا لولايتها المنصوص عليها في القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

وأرحب أيضاً بحسن توقيت تقديم الأمين العام تقريره (S/2010/173)، ونود في ذلك الصدد أن نشكر السيدة ماينجا، المستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، على إحاطتها الإعلامية حول ذلك التقرير الفني جداً. كما نشكر السيدة ماينجا على تفانيها واستجابتها للدعوات الموجهة إليها بتقديم إحاطات إعلامية فنية لشتى الجماعات الإقليمية لتمكين أعضاء تلك الجماعات من تكوين فهم أعمق للتقرير. إننا نهنئها على إدارتها الناجحة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، لا سيما أنشطة فرقة العمل المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي أسفرت عن صدور التقرير.

تعتبر حكومة أوغندا قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرار متابعتة ١٨٨٩ (٢٠٠٩) معلماً تاريخياً لا انطلاقاً من إيماننا القوي فحسب بأهمية الدور الذي تضطلع به المرأة أثناء وبعد الصراع، وإنما أيضاً من إدراكنا

في دواعي قلق النساء واحتياجاتهن. وهذا ينطبق بصورة خاصة على عمليات مثل الإصلاحات الدستورية والسياسية والتعليمية.

الجانب الثاني الذي أود أن أؤكد عليه يتصل بالتمكين الاقتصادي للمرأة في حالات ما بعد الصراع، الذي يتسم بأهمية ماثلة للتمكين المؤسسي. إن مشاركة المرأة في الجهود الرامية إلى تأهيل الاقتصاد وانطلاقته المحددة تنسم بأهمية خاصة. ونظرا إلى الدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة في القطاعات الاقتصادية الأساسية، لا سيما في الزراعة، فإن تأثير المشاريع الإنمائية يمكن تحسينه إذا ما ركزت تلك المشاريع على المرأة.

القرارات ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) يسرا كثيرا مساعينا فيما يتصل بمسألة المرأة والسلام والأمن من حيث إنهما ساعدانا على ترجمة الوعي الأوسع بالتحديات والفرص إلى إجراءات فعالة. ومن بين ما قرره مجلس الأمن في ذاك القرارين ثمة أمران يتسمان بأهمية خاصة بسبب الآثار التي يمكن أن تترتب عليهما على الأمدين المتوسط والطويل. الأول هو الطلب من الأمين العام أن يتقدم بمجموعة من المؤشرات لرصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن وضع المؤشرات يقصد به السماح بمزيد من التدخلات الحثيثة الموجهة نحو تحقيق النتائج.

وإننا نقدر الجهد الشاق الذي بذل في وضع التقرير المعروض علينا اليوم. وتتطلع إلى عملية المشاورات التي ستعقب ذلك وتعطي لجميع أصحاب المصلحة فرصة المساهمة في زيادة تطوير المؤشرات المقترحة. ونحن إذ نبذل ذلك الجهد ينبغي أن ننظر إلى أهمية التركيز على المعايير النوعية وليس الكمية لقياس التقدم المحرز وأهمية ضمان المرونة إذ أن التحديات التي تواجه كل بلد مختلفة وينبغي الإقرار بذلك والتصدي لها بناء على ذلك. ومن الأهمية بمكان تجنب وضع

على الصعيد العالمي وفي جميع مراحل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتتطلع إلى تلقي مجموعة شاملة من المؤشرات في تقرير الأمين العام التالي عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المقرر رفعه إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

**السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):**

أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية. ونرحب بالمثلثة الخاصة مارغريت ولسترم والأمينة العامة المساعدة راشيل ماينجا ونشكرهما على عرضيهما الهامين.

خلال ما يقرب من ١٠ سنوات منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قطع المجتمع الدولي شوطا طويلا. فقد تكون لدينا فهم أفضل للآثار المترتبة على الصراع المسلح بالنسبة إلى المرأة وازداد إدراكنا أيضا لاحتياجاتهن الخاصة ولأدوارهن في صون واستعادة السلم والأمن. ومن خلال القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) اعترفنا بجسامة العنف الجنسي في الصراعات المسلحة وعززنا من إجراءاتنا ضده.

لقد تطرق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى المرأة كعامل للسلام. وهذا الدور يشتمل على واجهات متعددة تتراوح بين منع الصراع وبناء السلام فيما بعد الصراع. وأود أن أتطرق باختصار إلى واجهتين فحسب من تلك الواجهات.

الأولى تتصل بالمؤسسات. في سيناريوهات ما بعد الصراع، عندما يعاد بناء العديد من المؤسسات وتوطيدها بصورة تدريجية، غالبا ما تتوفر فرصة سانحة للتغلب على أوجه عدم المساواة الجنسانية التاريخية والتصرفات الفظة تجاه النساء. إن فترة إعادة رسم السلطات والأدوار وتوزيعها داخل مجتمع ما بعد صدمة الحرب هي بالضبط الوقت الذي يتعين فيه بذل الجهود لكفالة التفكير على النحو الواجب

وفي الختام، أود أيضا أن أشكر الوفد الياباني على إعداد مشروع البيان الرئاسي المعروف علينا ونحن نؤيده تأييدا كاملا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أشارك المتكلمين السابقين وزملائي توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة السيدة مارغريت فولستروم، والمستشارة الخاصة، السيدة راشيل ماينجا، على إحاطتهما الإعلاميتين المفيدتين جدا.

بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ السيدة فولستروم على تعيينها في منصب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وأن أعرب عن تأييد اليابان الكامل لها في أدائها لمسؤولياتها الجسام. تعلق اليابان أهمية كبيرة على الولاية المناطة بها للاضطلاع بقيادة استراتيجية منسقة والقيام بجهود التوعية بهذه المسألة الهامة. ونود أن تركز الممثلة الخاصة كثيرا على الأنشطة المتصلة بالتأثير على النساء والفتيات على أرض الواقع. ولذلك، نقدر أيضا تقدير الزيارة الأولى التي قامت بها السيدة فولستروم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث لم تلتق بمسؤولين رفيعي المستوى فحسب، وإنما استمعت لوجهات نظر الناجين من العنف الجنسي أيضا. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن نتابع زيارتها باتخاذ ما يلزم من تدابير، بما في ذلك احتمال نشر فريق من الخبراء لتعزيز القدرة على إنهاء الإفلات من العقاب في البلد.

ثانيا، نحن نؤيد خطة الأولويات المكونة من خمس نقاط التي وضعتها السيدة فولستروم. وينبغي حماية المرأة وتمكينها في آن واحد، وهو مفهوم يؤكد عليه نهج الأمن البشري الذي دأبت اليابان على الدعوة إليه. ونأمل أن تقوم الممثلة الخاصة بإعطاء أولوية عالية لتمكين المرأة من خلال

أعباء إبلاغ إضافية على كاهل الدول النامية، وخاصة الدول الخارجة من الصراع. وجمع البيانات وإعداد التقارير يمكن أن يكون مهمة صعبة. وبدلا من أن تكون المؤشرات آلية للتحليل الأكاديمي، يجب أن تدعم البلدان في جهودها العملية لتحسين حالة المرأة في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وكان القرار الهام الثاني الذي اتخذته مجلس الأمن في عام ٢٠٠٩ بشأن المرأة والسلام والأمن هو إنشاء منصب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع. فهو يوفر لمنظومة الأمم المتحدة صوتا ذا حجية ويمكنه الاضطلاع بالقيادة الاستراتيجية المتسقة في مجال مكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع. وهو يملأ فراغا كبيرا بمساعدة أجزاء مختلفة من المنظومة على العمل معا بشكل أوثق وأكثر فعالية.

ونرحب بتعيين السيدة فولستروم في هذا المنصب. ونحن نؤيد توصيتها التطلعتين بالاهتمام المستمر بالعنف الجنسي وجعل منع وقوعه أولوية قصوى. كما نؤيد خطتها المكونة من خمس نقاط لأنها تقترح مجموعة متوازنة من التدابير التي تركز على الماضي والمستقبل، وعلى المساءلة، وعلى التعاون، وعلى الجناة وعلى مسؤوليات القيادة، وتضيف تركيزا هاما على مسؤولية الأقران.

ونثني على مبادرة السيدة فولستروم بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نشجع وندعم الجهود الرامية إلى زيادة التعاون مع الحكومة الكونغولية في معالجة بناء القدرات وغيره من الاحتياجات في مجال مكافحة العنف الجنسي. كما نقدر التدابير التي اتخذتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحسين الحالة الأمنية للمرأة على أرض الواقع.

الأعضاء إلى استخدام المؤشرات في جهودها الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وختاماً، هناك تآزر في هذا المقام. وكان القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) قد طلب وضع المؤشرات في مناقشة المجلس في العام الماضي بشأن الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في الصراعات المسلحة وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع (انظر S/PV.6196). ولذلك نعتقد أن المؤشرات ستعمل على الإنذار المبكر في أنشطة بناء السلام لمنع تجدد الصراع وبالتالي الإسهام في عمل لجنة بناء السلام.

أستأنف مهامى بصفتي رئيس مجلس الأمن.

بعد مشاورات بين أعضاء المجلس، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بتعيين مارغريت فولستروم ممثلة خاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ويؤكد مجدداً دعمه لولايتها في صورتها المحددة في القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

”ويرحب مجلس الأمن بحسن توقيت تقديم تقرير الأمين العام (S/2010/173) الذي طلب في القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) ويحيط علماً بكل المؤشرات والتوصيات المدرجة في التقرير.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بأن المؤشرات الواردة في التقرير ستحتاج إلى تطوير تقني وأساسي قبل تفعيلها.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل التشاور مع المجلس، آخذاً في اعتباره الآراء التي أعرب عنها أصحاب المصلحة المعنيون الآخرون، بما في ذلك أعضاء الأمم المتحدة على

التركيز على احتياجات الأفراد والمجتمعات المحلية لتعزيز قدرتها على الصمود وقدرتها على المنع.

ثالثاً، من الأهمية بمكان سد الفجوة القائمة في منظومة الأمم المتحدة في مجال الرصد والإبلاغ عن العنف الجنسي. ونحن نتطلع إلى اقتراحات محددة من الأمين العام في هذا الصدد. وينبغي وضع معايير للأداء مع مراعاة العمليات الجارية، مثل المؤشرات العالمية في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فضلاً عن قائمة معايير الإدراج في القائمة للأطراف التي ارتكبت العنف الجنسي ضد الأطفال.

كما ترحب اليابان بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة ماينجا وبتقديمها في الوقت المناسب لتقرير الأمين العام (S/2010/173) عن مجموعة المؤشرات لرصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونشيد أيضاً إشادة السيدة ماينجا وبعمل الفريق العامل الفني. وأود أن أتناول ثلاث نقاط موجزة عن المؤشرات.

أولاً، نحن نقدر الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لوضع مجموعة شاملة من المؤشرات التي تغطي جميع المجالات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن المؤشرات الـ ٢٦ في المجالات الأربعة المقترحة في التقرير مؤشرات مترابطة. ويمكن تنفيذ بعض المؤشرات بدون تأخير كبير، ولكن بعضها الآخر نفهم أنه يتطلب من سنتين إلى خمس سنوات، لأسباب إنمائية فنية قبل وضعه موضع التنفيذ. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يضع الأمين العام ما يسمى بخريطة طريق لتنفيذ كل المؤشرات، بالتشاور مع الجهات المعنية ذات الصلة.

ثانياً، ينبغي لمجلس الأمن تعبئة الإرادة السياسية بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بغية الموافقة على مجموعة شاملة من المؤشرات في تلك المناسبة. وبعد ذلك، سيطلب مجلس الأمن استخدام المؤشرات في البلد وإعداد التقارير المواضيعية ودعوة الدول

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه اتخاذ إجراءات بشأن مجموعة شاملة من المؤشرات بمناسبة الاحتفال السنوي العاشر بقراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وذلك لاستخدامها على الصعيد العالمي لتتبع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً رغبته في إقامة الاحتفال السنوي العاشر بقراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠).“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز A/PRST/2010/8.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه مجلس الأمن في مشاوراته السابقة، أَدْعُو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية، لاستكمال مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.

نطاق أوسع، وأخذاً في اعتباره الحاجة إلى مواصلة تطوير المؤشرات المدرجة في تقريره (S/2010/173) والعمل المتزامن الجاري فيما يتعلق بالقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، وذلك بغية إدراج مجموعة شاملة من المؤشرات في تقريره القادم عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي سيقدم إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، علاوة على برنامج عمل يتضمن الأدوار والمسؤوليات مقابل المؤشرات داخل منظومة الأمم المتحدة، وإطاراً زمنياً لتفعيل المؤشرات.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل العمل على أن تتضمن جميع التقارير القطرية المقدمة إلى مجلس الأمن معلومات عن تأثير حالات النزاع المسلح على النساء والفتيات، واحتياجاتهن الخاصة في حالات ما بعد انتهاء النزاع، والعقبات التي تحول دون تلبية تلك الاحتياجات.“